14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
السبت - 2 أبريل 2011 - العدد 15126
Saturday- 2 April 2011 - Issue 15126
www.14october.com

مجلس التعاون

العطية يؤكد حيوية الدور الخليجي في دعم القضايا الكبرى

الكويت/ متابعات:

نوه الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية بأهمية نتائج مؤتمر لندن الوزاري حول ليبيا واعتبر انها تصب في دعم الشعب الليبي الشقيق الذي يتطلع الى حياة العزة والكرامة.

وقال العطية في بيان صحافي ان المشاركة الخليجية في المؤتمر ممثلة برئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ووزير خارجية الامارات العربية المتحدة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان جددت التأكيد على حيوية الدور الخليجي في دعم القضايا الكبرى ومناصرة الحق والحرية.

وأشار الى التأكيدات الواضحة التي أطلقها الشيخ حمد بن جاسم في شأن دعم ارادة الشعب الليبي والتي تعكس سمات الدبلوماسية القطرية التي تحظى باحترام اقليمي ودولي.

وأكد العطية ان دول مجلس التعاون ستواصل تقديم المساعدات الانسانية كما جاء في المؤتمر الصحافي المشترك للشيخ حمد بن جاسم ووزير الخارجية البريطاني وليام هيغ.

وأشاد الأمين لمجلس التعاون الخليجي بمضامين البيان الختامي الذي شدد على الحاجة الملحة للجهود الانسانية والعمل على ايصال المساعدات الى المدن والمجتمعات التي تعاني من ظروف انسانية صعبة.

أضواء

أبوظبي والفعل الثقافي

"معرض أبوظبي للكتاب" بفعالياته الثقافية المتنوعة أوسع من مجرد صناعة كتاب، تأليفاً ونشراً، رغم أهمية ذلك. والأعوام الخمسة الماضية منحته رسوخاً أكبر وأصبح يعمل بمعايير عالمية. في سابقة عربية تم استبعاد 69 دار نشر عربية لأسباب لها علاقة بحقوق النشر والتأليف، في رسالة لها دلالتها في العلاقة بين المؤلف والقارئ.

محمد خلفان الصوافي

عانى المؤلف العربي لسنوات من قرصنة كتبه. أبوظبي التي تشهد فعاليات لها علاقة بالمسألة الثقافية، بدأت تسابق المدن العالمية، مثل لندن ونيويورك وباريس، في صناعة الثقافة. وبشكل عام هناك تركيز على المهرجانات الثقافية في أبوظبي، عقب المعرض مباشرة هناك مهرجان أبوظبي، والهدف منه ترسيخ العمل الثقافي من متاحف وفنون وموسيقى عالمية. وفي كل هذا نجد أن الميل الأول لأبوظبي في محاولة إحياء الثقافة العربية وتكريم مثقفيها بالشكل الذي يليق، وبالأخص احترام صناعة الكتاب العربي الذي يعاني معضلات، وإن كان يزين الرفوف في البيوت ويجملها.

أبوظبي تعمل من أجل تشجيع الإنسان العربي وفتح شهيته على القراءة من أجل القراءة وليس لأهداف وظيفية. ولأن الإنسان العربي يقرأ كي يحصل على وجاهة اجتماعية أو يدعم فرصه في الحياة المهنية، أو من أجل الكتابة، ثم يترك القراءة بعد تحقيق أهدافه ليلتفت إلى صراعه مع احتياجاته الحياتية.. فالقراءة من أجل المتعة نادرة، وتؤكد الإحصائيات أن القراءة تراجعت عربياً بشكل كارثي مقارنة بالمجتمعات الغربية. فمعدل قراءة المواطن العربي خلال السنة لا يتعدى الصفحة الواحدة، بل أحياناً يقل عن ذلك. المواطن البريطاني معدل القراءة لديه يصل إلى سبعة كتب سنوياً والأميركي 11 كتاباً، ومع ذلك فهناك شكوى من تراجع القراءة في البلدين.

الإحصائيات كفيلة بأن تجعلنا أمة لا تقرأ. الكل يبحث عن تشجيع القراءة؛ اليابانيون يشجعونها بتوفير أكشاك إلكترونية عند مواقف وسائل النقل والأماكن العامة وبأسعار رمزية. وفي الولايات المتحدة يشجعون القراءة بالتعاقد مع المؤلف قبل التأليف ويفرغونه للعمل ويقدمون له مكافآت مجزية، أما نظيره في العالم العربي فيعاني في إيجاد تمويل لكتابه، ويعاني في نشره وتوزيعه، وكذلك في إقناع الناس بقراءته، وأحياناً لا يتم شراء كتبه، فيقوم بإهدائها للأصدقاء والصحافيين. وفي كوريا الجنوبية يخصصون جوائز أدبية لدفع الناس للقراءة. وكثيراً ما نبدي انبهاراً بأن القارئ الغربي لا يحتاج إلى مكان للقراءة، فهو يقرأ في كل مكان. في حين أن القارئ العربي يشتكي قلة الوقت، وكثيراً ما يخجل من القراءة في أماكن الانتظار الكثيرة والطويلة عندنا، لأن ردة الفعل الأولى عليه أنه يتظاهر بالثقافة! وكأن القراءة للمثقفين فقط.

أريد أن أصل إلى أن محاولات تشجيع القراءة لم تحقق هدفها، حتى تلك التي ابتدعت الكتب الصغيرة والاختصارات والتلخيصات.

المسألة ليست كلها أحجام الكتب ونوعية موضوعاتها وأسعارها، وإن كان ذلك على قدر من الأهمية، لكن الأمر متعلق بأن الكتاب الورقي في السابق كان هو المصدر الوحيد للمعرفة، أما اليوم فتعددت الوسائل، والإنسان في أي مكان في العالم يبحث عن "السهل" وليس الإنسان العربي فقط.

فتعدد المصادر يؤدي إلى الاهتمام بالمصادر السهلة، خاصة في الإنترنت مثل الفيسبوك والفيلم الروائي، والقراءة الصوتية. هذا كله يعوض قراءة الكتاب الورقي. إن العالم يتجه الآن نحو ابتداع الوسائل المتنوعة التي تضمن تواجد الكتاب بين يدي القارئ، في أي مكان وزمان.

عن / جريدة (الاتحاد) الإماراتية

البحرين تجاهد للحفاظ على صورتها كدولة صديقة لمناخ الأعمال

المنامة/ 14 أكتوبر / رويترز:

أضر الواقع الاقتصادي الصعب بمعنويات قطاع الاعمال في البحرين بعد فرض حالة السلامة الوطنية واندلاع الاضطرابات التي خلفت وراءها الكثير من القتلى والمفقودين في المملكة التي عرفت يوما بانفتاحها واستقرارها المالي.

وتصارع البحرين التي تصف نفسها بأنها "صديقة لعالم الاعمال" من أجل الحفاظ على سمعتها كمركز مالي منفتح وآمن في الخليج. ويصعب الترويج لهذه الفكرة بعدما شن الجيش قبل أسبوعين حملة ضارية أنهت أسابيع من المظاهرات المنادية بالديمقراطية قادتها الاغلبية الشيعية في الدولة الصغيرة التي يحكمها السنة.

وقال مصرفي عربي مقيم بالبحرين طلب عدم نشر اسمه "لم نر أبدا الجيش ينزل الشارع. الآن تستيقظ في الصباح وتقود سيارتك لتجد دبابات.. تخضع سيارتك للتفتيش من رجال ملثمين. كما لو كانت منطقة حرب."

وقال مستثمر يعيش في البحرين منذ فترة طويلة ان الهمهمات المزعجة التي تدور في الخلفية عن حوادث ضرب واختفاء وتوترات طائفية جعلته لا يشعر بالارتياح بشأن استمرار مشروعاته للاستشارات المالية هنا والتي توقفت بالفعل لمدة شهر بسبب الاحتجاجات.

وقال المستثمر الذي طلب عدم نشر اسمه لاسباب أمنية "يجب أن تتساءل هل البحرين هي أفضل مكان (للاعمال) مقارنة بدبي على سبيل المثال. أثق في أن آخرين لديهم نفس التساؤل. أي شخص لم يبدأ نشاطه بعد في البحرين سيفكر في دبي أو حتى الدوحة."

وقال عنوان صحيفة حكومية الاسبوع الماضي ان الشركات ازدهرت خلال الازمة وتوقع وزير المالية أن يتسارع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 4.5 بالمئة هذا العام بعد أن بلغ نحو أربعة في المئة في 2010.

لكن محللين استطلعت رويترز آراءهم في مارس أذار خفضوا توقعاتهم للنمو الى 3.4 بالمئة لعام 2011 من 4.2 في المئة التي كانت متوقعة في ديسمبر كانون الأول عقب الاضطرابات.

وفرضت السلطات حالة السلامة الوطنية في مطلع مارس واستدعت قوات من حليفتيها السعودية والإمارات لمساعدتها في إعادة النظام.

ويخشى صغار رجال الإعمال من أن تتضرر أعمالهم بصورة أشد في الفترة التالية للحملة.

وفي السوق الرئيسية بالعاصمة المنامة يكدس الباعة بضاعتهم من الفاكهة وينادون على أسعار الخضر الا انهم يفتقدون شيئا واحدا.. الزبائن.

يقول مروان ويعمل جزارا "الاجراءات الصارمة وجهت ضربة شديدة (للاعمال). يخشى الناس مغادرة بيوتهم. لو استمر هذا الحال أسبوعين آخرين عملي سينتهي."

وتمثل تجارة الجملة والتجزئة أكثر من نصف الاقتصاد البحريني. ويقول الباعة ان العمل تراجع بين 50 و80 بالمئة لان الفنادق والمطاعم شاغرة.

وذكر أحمد سند رئيس رئيس الجمعية البحرينية للفنادق والمطاعم أن معدلات الاشغال في الفنادق حاليا تحوم قرب 20 بالمئة "نتعشم ان ينتهي ذلك قريبا.. الحكومة لا تستفيد من ذلك ولا نحن بالتأكيد."

ووفقا لتقديرات بعض الخبراء خسر الاقتصاد البحريني -الذي يبلغ حجمه 20 مليار دولار بناتج اقتصادي يقدر بنحو 80 مليون دولار يوميا- 25 بالمئة من ناتجه خلال الاحتجاجات التي دامت شهرا.

يقول جارمو كوتيلين كبير الاقتصاديين لدى شركة الاهلي كابيتال الذراع الاستثمارية للبنك الاهلي التجاري السعودي "هذا مثل خسارة 20 مليون دولار يوميا... على مدار أكثر من 50 يوما من الاضطرابات يصل المبلغ الى مليار دولار... يستغرق الامر أقل من شهرين لتحويل أرقام الناتج المحلي الاجمالي من ايجابية الى سلبية."

ويقول تجار محليون انهم يعيشون في خوف. وليس الزبائن فقط هم من يلزمون منازلهم لكن بعض العاملين أيضا .. وليس ذلك لخشيتهم من عدم الحصول على أجورهم.

يقول محمد بائع الفاكهة الذي طلب عدم نشر اسمه بالكامل "يخشى الشيعة من التعرض للضرب عند نقاط التفتيش أو ما هو أسوأ من ذلك. نقاط التفتيش مرعبة."

ويضيف محمد وهو شيعي أنه عند احدى نقاط التفتيش دمر ملثمون حمولة سيارة من الفاكهة بأكملها كان ينقلها.

وتقف البحرين على شفير أزمة طائفية وهي التي احتلت مكانة بيروت كمركز مالي للشرق الاوسط في أواخر الثمانينات بعد ان انزلق لبنان الى حرب أهلية طاحنة.

ويمثل الشيعة 60 بالمئة على الاقل من السكان ويشكون منذ زمن بعيد من التمييز من حيث التوظيف والخدمات.

ويطالب الشيعة بتمثيل أفضل وباقامة نظام ملكي دستوري الا أن متشددين منهم يطالبون بالاطاحة بالملكية ما أثار قلق الاقلية السنية.

وبالفعل دفعت التوترات الأخيرة مؤسسات التصنيف الائتماني الى خفض تصنيف البحرين وأدت لارتفاع كلفة التأمين على ديون المملكة - حيث ضخت صناديق استثمارية نحو عشرة مليارات دولار العام الماضي - إلى أعلى مستوى في 20 شهرا.

واندلعت الأزمة في وقت حرج بالنسبة للبحرين التي يقدر حجم صناعة التمويل الإسلامي بها 66 مليار دولار حيث يمثل القطاع المالي ربع الحجم الإجمالي للاقتصاد.

ومع انخفاض أسعار العقارات ما يقرب من 60 بالمئة مقارنة بذروتها في عام 2008 في دبي المركز التجاري والمالي للخليج يقول كوتيلين ان المستثمرين القلقين في البحرين قد يكونون أقل ترددا في القفز من السفينة.

واستطرد قائلا "الخدمات المالية الدولية هي ما يتعين على الحكومة أن تقلق بشأنه .. نحن نتحدث عن تعديلات هيكلية كبيرة محتملة في التوجهات والتوقعات ويمكن أن يمثل هذا تحديا لوضع البحرين كمركز مالي اقليني."

ويتفق الجميع من المستثمرين الى الباعة على أن السبيل الوحيد لانقاذ البحرين من دوامة هبوط اقتصادي هو تسوية سياسية يتم التفاوض عليها مع المعارضة.

ويقول بائع الفاكهة سيد نوري "يجب حل (الازمة) من أجل النشاط التجاري ولن يحدث هذا حتى تجد الحكومة حلا سياسيا.. لقد بدأ الامر يؤثر علينا نفسيا."

خطة لجعل أبوظبي ضمن أفضل (50) وجهة للمؤتمرات والمعارض في العالم

أبوظبي / متابعات :

تتبنى هيئة أبوظبي للسياحة خطة عشرية تهدف إلى دخول الإمارة ضمن أفضل 50 وجهة للمؤتمرات والاجتماعات في العالم، وتعزيز إمكاناتها بمعدل 10 أضعاف، وزيادة دخلها من هذا القطاع بمعدل 5 أضعاف، بحسب مبارك النعيمي مدير الترويج الدولي في الهيئة.

وتوقع في حديث لوكالة أنباء الإمارات، ارتفاع معدلات سياحة الأعمال والمؤتمرات في أبوظبي بفضل القاعات الفاخرة والخدمات المتميزة في فنادق الإمارة المخصصة لاستضافة المؤتمرات والمناسبات.

وأكد استمرار الهيئة في تقديم أرقى الخدمات لشركائها في إمارة أبوظبي للوصول إلى أفضل النتائج خلال المرحلة المقبلة ؛ ولفت إلى أن حجم سياحة الأعمال يقدر بـ 72 ٪ من نزلاء فنادق الإمارة خلال العام الماضي، بما يوازي 1.3 مليون نزيل من إجمالي 1.8 مليون نزيل أقاموا في 115 فندقاً وشقة فندقية في الإمارة، منهم 215 ألفا بغرض المشاركة في أنشطة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

وتوقع النعيمي أن تستقبل أبوظبي 1.5 مليون زائر بغرض الأعمال خلال عام 2011، بزيادة 15 ٪ على العام الماضي وهو ما يعادل 200 ألف زائر إضافي؛

ورجح استقطاب 225 ألفا من زوار سياحة الأعمال للإمارة بهدف الحضور والمشاركة في فعاليات الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

وأكد أن أبوظبي سيكون لها نصيب كبير من السياحة الخليجية والعربية خلال موسم الصيف المقبل لتوفر الأمن والاستقرار والأسعار المعتدلة والخدمات الراقية.

ولفت إلى أن الهيئة تعكف حاليا مع شركة الاتحاد للطيران والشركات والمجموعات الفندقية في أبوظبي لطرح عروض خاصة للعائلات الخليجية والعربية وغيرها من مختلف الزوار لقضاء عطلاتهم في أجواء آمنة وبأسعار واقعية .

وقال إن جهود هيئة أبوظبي للسياحة الترويجية أصبحت أكثر انسجاما مع افتتاح (عالم فيراري أبوظبي) أكبر مدينة ألعاب مغطاة في العالم وافتتاح مزيد من المنتجعات المائية والصحراوية التي تركز على قطاع الترفيه وزيادة متوسط فترة إقامة النزلاء.

وأوضح أن الهيئة تركز خلال المرحلة المقبلة على الأسواق الناشئة، متوقعا أن تحصد خلال عام 2011 نتائج الدخول إلى أسواق جديدة مع افتتاح مكاتب خارجية للهيئة في روسيا والسعودية والولايات المتحدة.

وأشار إلى أن خطة الهيئة الترويجية تعتزم الوصول إلى أسواق سياحية واعدة لتصبح عنصرا مكملا لأسواقها التقليدية في أوروبا وبما يتواكب مع توجهات الصناعة العالمية.

وأضاف النعيمي أن الأنشطة الترويجية لهيئة أبوظبي للسياحة في هذه الأسواق الجديدة تدعمها شبكة مكاتب الهيئة الخارجية التي تضم حاليا ستة مكاتب وبرامج الهيئة المكثفة لاستضافة الوفود الإعلامية الدولية إلى جانب إطلاق المرحلة الثانية من حملة الهيئة

قطر تطلق أكبر موازنة في تاريخها

الدوحة / متابعات :

أصدر السيد يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية القطري بيانا بشأن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011 / 2012 جاء فيه:

تعبر أرقام الموازنة العامة لهذه السنة المالية عن أكبر موازنة تطلقها دولة قطر في تاريخها سواء في نواحيها الكمية أو الكيفية.

فمن الناحية الكمية زاد إجمالي إيراداتها المقدرة بنسبة 27 بالمائة عن السنة المالية الماضية، كما زاد إجمالي مصروفاتها المقدرة بما يقارب ما نسبته 19 بالمائة عن ذات السنة، بالرغم من بطء تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية.

ونتج عن هذه الزيادة في الايرادات والمصروفات العامة، فائض مقدر بما يقارب 22.3 مليار ريال ،وذلك مع عدم تغيير سعر برميل النفط البالغ 55 دولارا أميركياً والذي قدرت على أساسه الموازنة في هاتين السنتين.

وأضاف : قد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير اتجاه دولة قطر إلى تحقيق أقوى أداء بين دول الخليج العربية، حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي نمواً بمعدل 16.3 بالمائة في سنة 2010 ، ومن المتوقع أن يحقق نمواً بمعدل 20 بالمائة في سنة 2011، مع استقرار هذا النمو بسبب التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي وتزايد الانفاق في المصروفات الاستثمارية.

وقال : أما من الناحية الكيفية، فبفضل توجيهات قيادتنا الرشيدة استمرت دولة قطر بخطوات ثابتة على طريق التنمية الشاملة المستدامة، ومرجع ذلك سياستها التنموية المنتهجة بدءا من انجاز مشروعات الغاز المسال قبل موعدها لتصل طاقتها الإنتاجية السنوية إلى 77 مليون طن متري مكعب مقارنة بـ 30 مليون طن في 2008م ، ومرورا بالمساندة القوية التي أبدتها الحكومة للجهاز المصرفي، وانتهاء بالاستمرار في زيادة معدلات الإنفاق العام.